

Distr.: General
8 January 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

بيتكيرن

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا -	معلومات عامة	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٤
ألف -	المؤهلات الانتخابية	٥
باء -	النظام القضائي وحقوق الإنسان	٥
ثالثا -	الميزانية	٧
رابعا -	الأحوال الاقتصادية والاجتماعية	٧
ألف -	النقل	٩
باء -	الاتصالات وإمدادات الطاقة	٩
جيم -	حيازة الأراضي	١٠
دال -	التوظيف	١٠



١١	 التعليم	هاء -
١١	 الرعاية الصحية.	واو -
١٢	 العدالة الجنائية	زاي -
١٢	 العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	خامسا -
١٣	 وضع الإقليم في المستقبل	سادسا -
١٣	 موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٣	 موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٤	 الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة	جيم -

أولا - معلومات عامة

١ - بيتكيرن إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، خاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ودستور كل إقليم ينص على الأساس الذي تقوم عليه العلاقة حالياً بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويمنح قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ "مواطني أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة" الحق في الحصول على الجنسية البريطانية. ويقع الإقليم في منتصف المسافة بين أستراليا وقارة أمريكا الجنوبية عند خط العرض ٢٥ درجة و ١٣٠ درجة غرباً. ويتكون من أربع جزر في شرق المحيط الهادئ، هي: بيتكيرن (الجزيرة الوحيدة المأهولة بالسكان وهندرسون ودوسي وأوينو. وتبلغ المساحة الإجمالية للإقليم ٣٥,٥ كيلومتراً مربعاً، بينما تبلغ مساحة بيتكيرن في حد ذاتها ٤,٣٥ كيلومترات مربعة^(١).

٢ - والتضاريس في بيتكيرن هي تضاريس بركانية وعرة، وساحلها صخري، ولها منحدرات صخرية شاهقة تكاد تحيط بالجزيرة بأكملها، وتجعل دخولها من البحر أمراً غير سهل. ومع أنه يمكن إبحار الزوارق من أماكن عديدة، فإن خليج باونتي ومرسى تيدسايد هما الموقعان الوحيدان في الجزيرة اللذان يمكن الرسو فيهما بأمان إلى حد ما. وبيتكيرن (التي سميت نسبة إلى روبرت بيتكيرن، البحار البريطاني الذي اكتشفها في عام ١٧٦٧) لم تكن مأهولة عندما وصلتها في عام ١٧٩٠ مجموعة من المنبذين من السفينة البريطانية "باونتي" التابعة للتاج البريطاني (٩ متمردين و ١٨ بولينيزيا). وينحدر معظم سكان بيتكيرن اليوم من أولئك المتمردين. وقد أخذ عدد السكان يتناقص باطراد منذ عام ١٩٣٧، الذي بلغ فيه ذروته متجاوزاً ٢٠٠ نسمة ويقف حالياً عند أكثر من ٥٠ نسمة. وأصبح مألوفاً للشباب أن يغادروا الإقليم عند سن الخامسة عشرة (وهو عادةً عامهم الثالث من التعليم الثانوي) للالتحاق بالمدارس الثانوية في نيوزيلندا. وأصبح التروح الجماعي المتواصل للشباب مصدر قلق لسكان الجزيرة لعدة سنوات. ويعيش معظم السكان في آدمزتاون، وهي المستوطنة الوحيدة. ويقيم العديد من سكان بيتكيرن صلات قوية مع نيوزيلندا، وبعضهم مواطنون حائزون على جنسيات المملكة المتحدة ونيوزيلندا. وتوجد أيضاً صلات مع بولينيزيا الفرنسية، الجار الأقرب إلى بيتكيرن.

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، بما فيها مصادر حكومة الإقليم ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من السلطة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وترد تفاصيل أخرى في ورقات سابقة نشرت على الموقع الشبكي للأمم المتحدة

www.un.org/Depts/dpi/decolonization/docs

(١) 'The Far East and Australasia' (2005, Europa Publications).

٣ - واللغتان الرسميتان هما الإنكليزية والبيتكيرنية التي تعد مزيجاً من إنكليزية القرن الثامن عشر واللغة التاهيتية. ويتمتع الإقليم بمناخ شبه مداري. ويتراوح شهرياً متوسط درجة الحرارة فيها بين ١٩ درجة مئوية تقريباً في آب/أغسطس و ٢٤ درجة مئوية في شباط/فبراير.

ثانياً - القضايا الدستورية والقانونية والسياسية

٤ - في أعقاب عملية تشاور كاملة أجريت مع مجتمع الجزيرة، أصبح الدستور الجديد نافذاً في آذار/مارس ٢٠١٠ وحل محل الأمر البيتكيرني لعام ١٩٧٠ والتعليمات الملكية. وحدد للمرة الأولى حقوق الأفراد وحرياتهم ونص على إحداث منصب النائب العام وأنشأ سلطة مجلس الجزيرة وعدّل دور الحاكم وأدرج النظام القضائي في الدستور. وتعين الملكة الحاكم بناء على توصية وزير الدولة للشؤون الخارجية والكوننولث في المملكة المتحدة، الذي يكون مسؤولاً أمامه. وعملياً، يعين المفوض السامي للمملكة المتحدة لدى نيوزيلندا في الوقت نفسه نفسه حاكماً لبيتكيرن، ولذلك، تعهد إليه مسؤولية إدارة الجزيرة ضمن هذه المهمة. وتشغل السيدة فيكي تريديلو حالياً منصب حاكم بيتكيرن.

٥ - وبموجب الدستور، يتولى الحاكم السلطة التشريعية في بيتكيرن، ويحول بوضع قوانين بشأن أي موضوع بعد التشاور مع مجلس الجزيرة. وتصدر القوانين التي يسنها الحاكم في شكل مراسيم. ويجوز رسمياً للملكة أن تقوم، بعد استشارة وزير الخارجية، بإلغاء جميع هذه المراسيم. وتحتفظ حكومة المملكة المتحدة بسلطة التشريع مباشرة لبيتكيرن. بموجب قانون يضعه البرلمان أو أمر يصدره مجلس الملكة.

٦ - وشارك أيضاً مجتمع الجزيرة مشاركة تامة في مشاورات أدت إلى وضع هيكل إداري جديد في الجزيرة، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وقد أوجد الهيكل أربعة وظائف رفيعة في القطاع العام (مديرو شعبة) لتعزيز القدرة الإدارية المحلية وأدخل نظاماً نزيهاً وشفافاً للتعيين في وظائف الحكومة وإدارة الأداء. وتتواصل عملية تفويض مهام ومسؤوليات إضافية إلى الجزيرة، بيد أنها ستكون تدريجية نظراً لقلة الموارد البشرية والمهارات المناسبة لدى هذا العدد القليل من السكان. وسيطلب الأمر حالياً إبقاء بعض المهام الإدارية موكلة لمكتب جزر بيتكيرن الموجود في أوكلاند، بنيوزيلندا.

٧ - ويدير سكان بيتكيرن شؤونهم الداخلية من خلال مجلس الجزيرة الذي أنشئ بموجب مرسوم الحكومة المحلية ونص عليه الدستور الجديد. ورهنا بأوامر الحاكم وتوجيهاته، يكلف المرسوم المجلس بمهمة اتخاذ الترتيبات اللازمة لإنفاذ قوانين بيتكيرن، ويخوله وضع الأنظمة اللازمة لإدارة بيتكيرن إدارة جيدة، ولحفظ السلم والنظام والسلامة العامة، وتحقيق التقدم

الاجتماعي والاقتصادي لسكان الجزيرة. ووفق تركيبة الحكومة الجديدة، يتألف المجلس من ٧ أعضاء يحق لهم التصويت هم: محافظ الجزيرة الذي ينتخب كل ثلاث سنوات؛ ونائب المحافظ، وأربعة مستشارين ينتخبون كل سنتين؛ وعضو واحد يعينه الحاكم؛ ولا يحق للحاكم وممثليه التصويت بحكم المنصب. وخلال انتخابات عام ٢٠١٠، انتخب مايك وارن محافظاً.

ألف - المؤهلات الانتخابية

٨ - يشترط على الناخبين أن يكونوا قد بلغوا الثامنة عشرة، ويتعين على المولودين خارج بيتكيرن أن يكونوا قد أقاموا فيها ثلاث سنوات (سنة واحدة للزوج وستان للعشيرة بحكم الواقع). ويشترط في المرشحين لعضوية المجلس استيفاء نفس شروط الإقامة وألا تقل سنهم عن ٢١ عاماً. ويشترط في المرشحين لمنصبي المحافظ ونائب المحافظ الإقامة في بيتكيرن مدة ١٠ أعوام و ٥ أعوام، على التوالي، وألا تقل سنهم عن ٢٥ عاماً. ويتولى أمين الجزيرة إعداد سجل الناخبين في تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، وتجري الانتخابات في يوم واحد من أول أسبوعين من شهر كانون الأول/ديسمبر.

باء - النظام القضائي وحقوق الإنسان

٩ - يعين قاضي الجزيرة من بين المقيمين في بيتكيرن. ويعين قضاة آخرون مؤهلون قانوناً للعمل في أحد بلدان الكومنولث لرئاسة المحكمة عند النظر في مسائل خارجة عن السلطات المسندة إلى قاضي الجزيرة. ويقتصر اختصاص المحكمة على جرائم يمكن النظر فيها أمام محكمة جزئية وعلى إجراءات الحبس وبعض التحقيقات، إلى جانب النظر في دعاوى مدنية بالمستوى المطلوب. ويجوز استئناف الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة أمام المحكمة العليا لبيتكيرن، وهي محكمة تدوينية عليا مختصة في القضايا الجنائية والمدنية التي لا تشملها صلاحيات محكمة الصلح. وتتألف المحكمة العليا من قاض، أو رئيس للقضاة، أو واحد من بين عدة قضاة أقل مرتبة، يعمل بمعاونة قضاة مساعدين أو بدوهم. كما يجوز الطعن في الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة أمام محكمة الاستئناف في بيتكيرن، التي تتألف من ثلاثة قضاة، وأمام مجلس الملكة الخاص.

١٠ - وتفيد السلطة القائمة بالإدارة بأن اختصاص محاكم بيتكيرن يشمل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان الناشئة عن القوانين السارية في الجزر. ويخول كل من السلطة القضائية والحاكم اختصاصات مماثلة في تعزيز وإعمال حقوق الإنسان في الجزر.

١١ - وبيت القضاء في كل انتهاك للحقوق المدنية أو السياسية لأي شخص بموجب أمر قضائي أو حكم بدفع تعويضات يمكن أن يصدر عن المحكمة العليا. وتتمتع هذه المحكمة بسلطة واختصاص أساسيين بخولانها إصدار أحكام بدفع تعويضات عن الضرر المعنوي، وفي بعض الحالات، بدفع تعويضات عقابية، فضلاً عن إصدار تعليمات ملزمة تكفل رد الاعتبار للأشخاص المعنيين. وفي حالة بيتكيرن، يتولى الحاكم، باعتباره يشغل أعلى منصب تنفيذي، ورئيس القضاة، بصفته رئيساً للسلطة القضائية، مسؤولية الإشراف على أعمال حقوق الإنسان في بيتكيرن، كل ضمن نطاق سلطاته.

١٢ - وأشارت كذلك الدولة القائمة بالإدارة إلى أن حكومة المملكة المتحدة وحكومة جزر بيتكيرن تقومون بنشر القوانين السارية في الإقليم، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، ويمكن للجميع الاطلاع عليها عن طريق مكتب أمين الجزيرة. وتتولى حكومة المملكة المتحدة إعداد تقارير الإقليم إلى الهيئات الدولية، بناء على معلومات يوفرها كل من الحاكم وإدارة الجزيرة.

١٣ - وفيما يتعلق بمسألة الحكم الذاتي، فقد أجرى بعض الوزراء من وزارة الخارجية والكومنولث ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة مناقشات في عام ٢٠٠٨ عن السياسة المستقبلية لبيتكيرن وأعدوا ورقة داخلية مشتركة عن استراتيجية التنمية. ووفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، فإن الوزارتين تعملان معاً على نحو وثيق لتمكين بيتكيرن من تحقيق الاكتفاء الذاتي. وعمل كل من وزارة التنمية الدولية وحكومة الإقليم معاً بشأن مختلف جوانب الحوكمة والتنمية الاقتصادية في بيتكيرن.

١٤ - وفيما يتعلق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فقد أشارت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم المعنية بشؤون أقاليم ما وراء البحار، في تقرير صدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إلى معلومات مقدمة من وزارة الخارجية والكومنولث عن طريق مفوض بيتكيرن، تؤكد أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قد وُسعت لتشمل "جميع الأقاليم المأهولة باستثناء بيتكيرن". غير أن دستور بيتكيرن الجديد المشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه ينص على حقوق وحريات الفرد المستمدة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وعلى حقوق أخرى ذات صلة مستمدة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتضمن مشروع بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، الذي تموله حكومة المملكة المتحدة لأقاليمها فيما وراء البحار زيارة يضطلع بها مدربون في مجال حقوق الإنسان من مؤسسة الكومنولث إلى بيتكيرن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وما زال المشروع يقدم التوجيه للمجتمع بشأن قضايا حقوق الإنسان.

١٥ - وفي تقريرها الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، حثت لجنة مجلس العموم للشؤون الخارجية المعنية بأقاليم المملكة المتحدة في ما وراء البحار الحكومة على ضمان التشاور التام مع مجتمع بيتكيرن بشأن مقترحات لتحقيق التنمية الاقتصادية للجزيرة. وأقرت الحكومة، في ردها، بأن الشراكة القائمة بين حكومة المملكة المتحدة والجزيرة أساسية لضمان التنمية المستدامة في بيتكيرن.

ثالثاً - الميزانية

١٦ - تعتقد السلطة القائمة بالإدارة أن نفقات بيتكيرن في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ التي تدعمها وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، تبلغ تقريباً ٤,٦ ملايين دولار نيوزيلندي، وأن إيرادات السنة بلغت ٩١ ٠٠٠ دولار نيوزيلندي. وزودت الميزانية بمساعدة تصل إلى ٤,٥ ملايين دولار نيوزيلندي في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لتغطية العجز القائم في الميزانية التشغيلية. وخصص كل من وزارة التنمية الدولية والاتحاد الأوروبي مبالغ كبيرة من الأموال الإنمائية لمشاريع تتعلق بالهياكل الأساسية. ومن المتوقع أن تستخدم هذه الأموال في مشروع توليد الطاقة الريحية أو بدائل مستدامة لتوليد الطاقة تحد من اعتماد الجزيرة على وقود الديزل (الذي توشك عملية شرائه على البدء) ولتحسين إمكانية الوصول إلى الجزيرة، ويشمل ذلك بناء مهبط بديل. وستشمل مشاريع الهياكل الأساسية الأخرى عمليات تحسين الطرق وتحديث المباني العامة. وتبلغ مخصصات إقليم بيتكيرن في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، ما قدره ٢,٤ مليون يورو.

رابعاً - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

١٧ - لقد تعود الاقتصاد الحكومي في بيتكيرن على بيع الطوابع كمصدر رئيسي للإيرادات. ولكن بالنظر إلى تدهور سوق الطوابع البريدية إلى حد كبير، فقد استنفدت احتياطات بيتكيرن المالية في أواخر عام ٢٠٠٣، وتلقى الجزيرة حالياً مساعدة لميزانيتها من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. وتواصل تجارة طوابع البريد تراجعها، مع إصدار ست أو سبع مجموعات من الطوابع البريدية كل عام. وتشكل عملة بيتكيرن المعدنية (المسكوكة في نيوزيلندا) صنفاً آخر من الأصناف التي يهتم الهواة بجمعها، مع عدد من التصميمات الجديدة التي يتوقع طرحها في السوق في ٢٠١٠/٢٠١١^(٢). ويُؤلّد الدخل أيضاً من رسوم هبوط الطائرات السياحية.

(٢) انظر <http://onlinepitcairn.com/information/monthlyfeature/dec2008.pdf>.

١٨ - وتُكمل إيرادات بيتكيرن أيضاً ببيع نطاقات مخصصة على شبكة الإنترنت. إذ يستطيع مستخدمو الإنترنت في جميع أنحاء العالم شراء نطاق "pn" الذي يمنح بصفة دائمة إلى بيتكيرن. وتبلغ رسوم اقتناء نطاق "pn" ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للتسجيل الأول، الذي يغطي عامين، و ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للتجديد السنوي. ويُؤخذ الدخل أيضاً من الفوائد والأرباح، وكذلك من تزايد عدد السائحين الوافدين^(٣).

١٩ - ويقوم اقتصاد القطاع الخاص في بيتكيرن على زراعة الكفاف وصيد السمك وصنع وبيع منتجات الصناعات اليدوية، فضلاً عن تصدير الفواكه المجففة والخضار والعسل ومنتجاته (إلى بولنيزيا الفرنسية ونيوزيلندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية). وتعد المقايضة، ولا سيما مع السفن العابرة، جزءاً هاماً من الاقتصاد. وتنتج التربة الخصبة في الوديان مجموعة واسعة من الفواكه والخضار. والسمك هو المصدر الرئيسي للبروتين في النظام الغذائي لسكان الجزيرة.

٢٠ - وتشمل واردات الإقليم، التي يأتي معظمها من نيوزيلندا، زيت الوقود والآلات ومواد البناء والحبوب والحليب والدقيق ومواد غذائية أخرى. وتُطلب تلك السلع قبل عدة شهور ويمكن الحصول عليها من مخزن حكومي أنشئ في عام ١٩٦٧. وتقوم تعاونية منتجي جزيرة بيتكيرن، التي أنشئت في عام ١٩٩٩، بتعزيز عملية توزيع المنتجات وتنسيقها. ويتاح عدد من سلع بيتكيرن مباشرة عن طريق الإنترنت. ونظراً للموقع النائي الذي تحتله بيتكيرن، يتعين على الزبائن الانتظار ستة أشهر حتى يتسلموا البضاعة، ويشار عليهم عند تسديد ثمن البضاعة بال شيكات بعدم تأريخها بسبب الفترة الزمنية الطويلة التي تستغرقها عملية صرفها^(٤).

٢١ - وتعتبر جزيرة هندرسون غير المأهولة، التي صنفها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) موقعاً من مواقع التراث العالمي في عام ١٩٨٨، أكبر جزر المجموعة وأغنى الجزر الثلاثة المحيطة بالموارد الطبيعية. ويزورها البيتكيريون من حين لآخر، حيث يمكنهم بضعة أيام لجمع ما يلزمهم من أخشاب شجر ميرو لمدة سنة لاستعمالها في منقوشاتهم، وتدعيم فروع شجر ميرو سعياً إلى ضمان استدامة المحاصيل لسنوات قادمة. وقد تستغرق مدة الرحلة بالقوارب نحو ١٤ ساعة ذهاباً أو إياباً تبعاً لأحوال الطقس. كما يضطلع أخصائيو البيئة بزيارة هندرسون من حين لآخر لاشتجارها بأنواع طيورها

(٣) انظر المقال المعنون "Government plan tourism trail to Pitcairn Island" الذي يمكن الاطلاع عليه في الموقع www.telegraph.co.uk والصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(٤) انظر United Kingdom Territory Association, UKOTA، على الموقع http://ukota.org/editorial/UKOTA_Spring_2009.pdf.

ونباتاتها المتوطنة فيما يكاد يكون نظاماً طبيعياً أصلياً. وقد التزمت حكومة المملكة المتحدة بمبلغ يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني لمشروع منظمة غير حكومية يهدف إلى القضاء على الجرذان التي تهدد الطيور. ويتوجه سكان الجزيرة أيضاً إلى أوينو التي تعرف بـ ”جزيرة قضاء الإجازة“ والتي يرتادونها مرة في السنة ويقضون فيها أسبوعاً لصيد السمك وجمع جوز الهند والمحار. وتقسم عادة حصيلة السمك المصيد خلال هذه الرحلات بالتساوي فيما بين أسر الإقليم. وتُعد أوينو موقعا هاما لتكاثر الطيور البحرية.

ألف - النقل

٢٢ - لا يمكن دخول بيتكيرن إلا عن طريق البحر. وتقدم خدمات الشحن من منغريفيا في بولينيزيا الفرنسية إلى الجزيرة ثماني مرات في السنة، مع أربع عمليات شحن جوي تنفذ مباشرة من نيوزيلندا. ويتوقف أيضاً عدد من سفن الرحلات السياحية خلال الموسم (من كانون الأول/ديسمبر إلى آذار/مارس). وترسو السفن القادمة لزيارة الجزيرة بعيداً عن الشاطئ، وينقل الزوار على متن مراكب طويلة. وتفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة أنه يجري النظر في الخطط الرامية إلى تحسين مرافق الرسو، ولا سيما للمسافرين على متن سفن سياحية، ذلك لأن تنمية السياحة أمر هام لرخاء بيتكيرن مستقبلاً، وكذلك للعمل على مساعدة المجتمع في تطوير الخدمات السياحية المحترفة والارتقاء بمعاييرها المعنية.

٢٣ - وتعتمد بيتكيرن اعتماداً أساسياً على بعض العناصر الرئيسية للهياكل الأساسية، بما فيها الرصيف والمراكب الطويلة ومأوى القوارب والطريق المؤدية صعوداً من الرصيف إلى المستوطنة الرئيسية. ومولت حكومة المملكة المتحدة المزيد من العمل الذي تم الاضطلاع به خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لتوسيع وتدعيم رصيف الجزيرة ومنصة الإبحار. وقدم أيضاً التمويل لتغطية الميدان الرئيسي، الأمر الذي يزيد تحسين البيئة اللازمة لأداء مهام المجتمع وتوسيع أحد الطرق المعبدة من منطقة الهبوط إلى مستوطنة آدامز تاون.

باء - الاتصالات وإمدادات الطاقة

٢٤ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تلقت بيتكيرن نظام اتصالات جديد مولته حكومة المملكة المتحدة. وقد زود هذا النظام الجزيرة بهواتف في جميع المنازل، وبنظام ثابت لشبكة الإنترنت وخدمة تلفزيونية محدودة ومرافق لعقد مؤتمرات بالفيديو.

٢٥ - وكما ورد أعلاه، أعد الخبراء الاستشاريون دراسات جدوى وتصاميم وتكاليف تفصيلية لإنشاء حاجز الأمواج أو مرسى بديل وشبكة جديدة لتوليد الكهرباء باستعمال الرياح ووقود الديزل للإمداد بالكهرباء على مدار الساعة. وفي الوقت الحالي، تنتج المولدات

الكهربائية التي تعمل بالديزل الكهرباء بقوة ٢٤٠ فولطاً لمدة خمس ساعات في الصباح وخمس ساعات أخرى في المساء.

جيم - حيازة الأراضي

٢٦ - فيما يتعلق بقضايا توزيع الأراضي بحلول أواخر السبعينات، وهي قضايا تعزى أساساً إلى الهجرة، فإن معظم سكان الجزيرة البيتكيرنية الذين لم يعودوا يعيشون فيها هم ملاكها. وقد سُن في نهاية عام ٢٠٠٦ مرسوم لإصلاح حيازة الأراضي يكفل لكل فرد من أهالي بيتكيرن الحق في الحصول على منزل وحديقة وبستان وأرض من الغابات "بما يكفي لتلبية احتياجاتهم" طوال فترة عيشهم في بيتكيرن. والهدف من الضريبة السنوية على الأراضي المفروضة على جميع الأراضي المملوكة لغير المقيمين في الإقليم أو على الأراضي التي يجوزها المقيمون "والتي تزيد عن احتياجاتهم المعقولة"، هو ضمان إتاحة ما يكفي من الأراضي لإعادة توزيعها من خلال محكمة القضايا العقارية بناء على طلب مقدم في هذا الشأن. ولا يتمتع بأهلية طلب قطعة أرض سوى أهالي بيتكيرن بالولادة أو التحنّس وأبناءؤهم وأحفادهم (البالغون سن ١٨ سنة). ويجب أن يكونوا مقيمين في الجزيرة عند تقديم الطلب وأن يعتزموا الاستمرار في ذلك. وترد معلومات تفصيلية عن مسائل توزيع الأراضي في ورقة العمل المقدمة في عام ٢٠٠٥ (A/AC.109/2005/10).

دال - التوظيف

٢٧ - يعمل سكان الإقليم كل لحسابه الخاص، ولكن تدفع علاوات لأفراد المجتمع الذين يشاركون في أنشطة الحكومة المحلية. وضمن إطار التنظيم الإداري الجديد، الذي بدأ العمل به في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أخذت غالبية السكان تعمل لبعض الوقت في وظيفة حكومية واحدة على الأقل. وتعتبر الأشغال العامة، التي أصبح يطلق عليها الواجبات المدنية، والتي يفرضها القانون على جميع الرجال والنساء بين سن ١٥ و ٦٥ عاماً، من مخلفات المجتمع الذي أنشأه المتمردون من جهة، وضرورة ناشئة عن اقتصاد لا يعتمد على الضرائب من جهة أخرى. وتتعلق أهم واجبات الأشغال العامة التقليدية بخليج باونتي وبصيانة القوارب العامة وتفريغ الإمدادات. ولا توجد مرافق مصرفية، إنما يمكن صرف الشيكات الشخصية غير المؤرخة والشيكات السياحية من مكتب أمين الجزيرة.

هاء - التعليم

٢٨ - التعليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال بين الخامسة و ١٥ سنة. وقد أنجزت عملية إعادة بناء مدرسة بيتكيرن الوحيدة في عام ٢٠٠٦. ولغة التدريس هي الإنكليزية ويستند إلى المنهج الدراسي النموذجي في نيوزيلندا. ويتولى مسؤولية التعليم مدرس مؤهل من نيوزيلندا يعين عادة لمدة سنة واحدة، ويعمل أيضا محررا لصحيفة "بيتكيرن ميسيلاني" "Pitcairn Miscellany" الجريدة الوحيدة في الإقليم. ومن الناحية العملية، يجري التعليم التالي للمرحلة الابتدائية في المدرسة من خلال دورات دراسية بالمراسلة تنظم عن طريق وزارة التعليم النيوزيلندية. ويشجع الطلاب على إكمال التعليم الثانوي في الخارج بواسطة منح دراسية تقدّم لهم، وقد تابع عدد من التلاميذ التعليم الثانوي في نيوزيلندا على نفقة حكومة بيتكيرن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وعقب اجتماع عقده المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار، أعلنت المملكة المتحدة أن المواطنين من أقاليم ما وراء البحار سيستفيدون ابتداء من عام ٢٠٠٧ من نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات الإنكليزية.

٢٩ - ويوجد في جزيرة بيتكيرن متحف بني بمنحة قدمتها حكومة المملكة المتحدة. وتشمل المعروضات فيه أدوات حجرية من صنع أهالي بولينيزيا في الفترة التي سبقت وصول المتبردين، بالإضافة إلى قذائف مدفعية ومرساة ومدفع دوار من آثار سفينة باونتي. وكنيسة طائفة السبتيين هي الكنيسة الوحيدة في الجزيرة. وراعي الكنيسة هو قس من نيوزيلندا يقيم حاليا في الجزيرة.

واو - الرعاية الصحية

٣٠ - مولت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة المركز الصحي لجزيرة بيتكيرن الذي اكتمل إنشاؤه عام ١٩٩٧. ويوجد فيه غرفة للفحص وعيادة لطب الأسنان وغرفة للأشعة السينية وجناح مزود بسريرين لمبيت المرضى في المستشفى. ويقوم في الجزيرة، بموجب عقد لمدة عام، أخصائي في الطب العام، تعاونه ممرضة مساعدة وموظف محلي لصحة الأسنان، يعمل أيضا تقنياً لجهاز الأشعة السينية. كما مولت الحكومة برنامجاً للرعاية الاجتماعية يضم مستشاراً لشؤون الأسرة والمجتمع المحلي يعين كذلك من نيوزيلندا بموجب عقد لمدة عام. وفيما يتعلق بالصحة العامة، يعاني أهالي الجزيرة من مشكلة البدانة وداء السكري بالرغم من أنهم ما زالوا يحافظون على نشاطهم من خلال اعتنائهم ببساتين الفواكه والخضروات وعملهم في المحيط بحثاً عن الأغذية.

زاي - العدالة الجنائية

٣١ - أسفرت الادعاءات المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال التي برزت في عام ١٩٩٩ عن قيام الشرطة بتحقيق واسع النطاق نتج عنه توجيه الاتهام إلى ١٣ رجلاً بارتكاب ما مجموعه ٩٦ جريمة. وجرت محاكمات المدعى عليهم السبعة المقيمين في الجزيرة في عام ٢٠٠٤ في جزيرة بيتكيرن. وأدين ستة منهم بعدد من التهم. وحُكم أربعة رجال بالحبس.

٣٢ - وطعن الرجال المدانون في الحكم أمام محكمة الاستئناف في بيتكيرن، ثم أمام مجلس الملكة الخاص في لندن بشأن مجموعة من المسائل. وتشمل تلك المسائل سيادة جزر بيتكيرن، وتطبيق القوانين الإنكليزية في الجزيرة، وحالات التأخير، وغير ذلك من المسائل التي ادعوا أنها مخالفة لأصول المحاكمات. ورفض مجلس الملكة الخاص في نهاية الأمر طعوتهم. بمقتضى حكم أصدره في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. واستُمع أيضاً إلى طعون أخرى في عام ٢٠٠٧، ورغم إسقاط قمة واحدة عن أحد المجرمين، لم تعدّل الأحكام كثيراً.

٣٣ - وجرت محاكمة رجلين آخرين من بيتكيرن (يقيمان في أستراليا ونيوزيلندا) أمام المحكمة العليا في بيتكيرن التي عقدت جلساتها في أوكلاند في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وصدرت في حقهما أحكام بالإدانة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. واقتيد الرجلان فوراً إلى بيتكيرن لقضاء عقوبة السجن. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان معظم الرجال قد قضوا فترة عقوبتهم بالسجن ما عدا ثلاثة منهم كانوا في حالة إفراج مشروط. ويتولى ضابط الشرطة المجتمعية، المعار من شرطة نيوزيلندا، عملية رصد الإفراج المشروط.

٣٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أنشأت حكومة المملكة المتحدة آلية لتعويض الضحايا من الأطفال الذين تعرضوا في السابق للاستغلال الجنسي في جزيرة بيتكيرن. وأولئك الذين تعاونوا مع السلطات في جلب المعتدين إلى العدالة هم وحدهم الذين كانوا مؤهلين للاستفادة من تلك الآلية. وقد حُدد تاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ كآخر موعد لتقديم طلبات التعويض^(٥).

خامسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٥ - اتفق على توسيع نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (الاتفاقية رقم ١٨٢)، ليشمل بيتكيرن في أقرب فرصة ممكنة. ووفقاً لما ورد أعلاه،

(٥) انظر الموقع: <http://www.government.pn/compensation>.

صنفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) جزيرة هندرسون غير المأهولة كأحد مواقع التراث العالمي في عام ١٩٨٨.

٣٦ - ويبتكرن عضو في أمانة جماعة المحيط الهادئ، وهي أقدم وأكبر منظمة في مجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ الذي يتألف من عشرة أعضاء، والذي يعد محفلاً استشارياً ترأسه على الصعيد السياسي أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وتقدم أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة التقنية، والمشورة في مجال السياسة العامة، وخدمات التدريب والأبحاث إلى ٢٢ إقليماً وبلداً جزرياً في المحيط الهادئ في مجالات مثل الصحة والتنمية البشرية والزراعة والغابات ومصائد الأسماك. ولجميع هذه المجالات أهمية حاسمة لسكان جزر المحيط الهادئ الذين ما زالوا يواجهون التحديات بسبب مواقعهم النائية وشحّ مواردهم، فضلاً عن التحديات الجديدة الناجمة عن تدني الأمن الغذائي وآثار تغير المناخ^(٦).

سادساً - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٣٧ - أدلى بآخر بيان لممثل محافظ الجزيرة أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن دفع عملية إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ، التي نظمت في مادانغ، بابوا غينيا الجديدة، من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ويرد موجز هذا البيان في تقرير لجنة الأربعة والعشرين الخاصة لعام ٢٠٠٤ (A/59/23).

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٨ - أدرجت معلومات عن الموقف العام للمملكة المتحدة في تقرير الأمين العام الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٠ والمعنون "العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار" (A/65/330، المرفق الأول). وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أدلت المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء انعقاد الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

٣٩ - ووفقاً لمحضر اجتماع اللجنة الرابعة (A/C.4/65/SR.2)، كرر ممثل المملكة المتحدة، ضمن جملة أمور، موقف حكومته الثابت بأن علاقتها مع أقاليمها فيما وراء البحار هي علاقة حديثة تعتمد على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب في البقاء مرتبطاً بالمملكة المتحدة أم لا. ومع أن الحالة تختلف في كل إقليم وأن بعض الأقاليم

(٦) انظر <http://spc.int>.

بلغت مرحلة متقدمة من التنمية عن غيرها، فإن المملكة المتحدة ستواصل العمل مع جميع الأقاليم، حسب الاقتضاء، في ميادين مثل الإدارة السليمة والتنمية السياسية والاقتصادية والشفافية وتعزيز الأمن والحد من إمكانية التعرض للكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.

٤٠ - ومضى المتكلم قائلاً إن العلاقة بين أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة هي علاقة ينص عليها دستور كل من هذه الأقاليم. وقد أسفرت عملية استعراض الدستور في الآونة الأخيرة مع عدد من الأقاليم عن تحديث أحكام في الدساتير الحالية، مثل الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان وتلك المتصلة بالإدارة السليمة والأدوار التي على الحاكم والساسة المنتخبين محلياً القيام بها.

٤١ - وعلاوة على ذلك، كانت الإدارة السليمة الموضوع الرئيسي في جميع المحادثات التي أجريت مع الأقاليم بشأن الدستور. ولا ترغب حكومة المملكة المتحدة في إدارة علاقتها مع أقاليمها فيما وراء البحار بالتدخل في جزئيات الأمور، وتلتزم بترك كل إقليم يدير شؤونه الخاصة إلى أقصى درجة ممكنة. ولكن ذلك قد ألقى بمسؤوليات على عاتق كل إقليم. ومضى رأت المملكة المتحدة أن أحد الأقاليم لا يفي بالالتزامات الدولية التي تعهد بها أو أن التطورات في أحد الأقاليم تثير شواغل أخرى، فإن الحكومة البريطانية لن تتردد في طرح المسألة مع حكومة الإقليم والتدخل عند الضرورة.

جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٤٢ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرارين ١١٥/٦٥ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة الذي أحيل إلى الجمعية العامة (A/65/23)، وعلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً. ويتعلق الفرع الثامن من القرار ١١٥/٦٥ بآء بجزيرة بيتكيرن. وبموجب منطوق القرار، نصت الجمعية العامة على أنها:

١ - **توحيب** ببدء نفاذ الأمر الدستوري لبيتكيرن لعام ٢٠١٠ في الإقليم في آذار/مارس ٢٠١٠، مما يوفر إطاراً دستورياً جديداً وأحكاماً لحقوق الإنسان، وبجميع الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم لنقل مزيد من المسؤوليات التنفيذية إلى الإقليم، بغية توسيع نطاق الحكم الذاتي تدريجياً، بسبل منها تدريب الموظفين المحليين؛

٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم عن طريق تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية تقديم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٣ - **تطلب أيضا** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تستمر في تقديم مساعدتها من أجل تحسين أحوال سكان الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها وأن تواصل محادثاتها مع حكومة الإقليم بشأن أفضل السبل لدعم الأمن الاقتصادي في بيتكيرن.
